مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣١ ع ٢، ص ص: ٢٣٥ – ٢٥٥ (٢٠٢٣م)
DOI:10.4197/Art.31-2.9

حق المواطنة في الإسلام: دراسة تحليلية وصفية عن دستور المدينة المنورة

ندى صلاح الدين بالطو

قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

المستخلص. إن تحديد أمر المواطنة أمر مهم من الناحيتين السياسية والقانونية؛ فمن الناحية السياسية تقتصر المواطنة على حق المواطن في ممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها وحده دون غيره من الأجانب المقيمين داخل أراضي الدولة. أما من الناحية القانونية؛ فهي تعني تمتع المواطن بحقوق خاصة كثيرة لا يتمتع بها الأجنبي، فالدولة جعلت مباشرة وظائف ومهن معينة وتقلد مناصب حقًا خاصًا لمواطنيها دون غيرهم من الأجانب المقيمين فيها.(١) وتكمن مشكلة البحث في صعوبة تحديد مفهوم (المواطنة) في الوقت الحاضر؛ إذ إن هذا الأمر من أهم الموضوعات التي تثير الجدل والنقاش في العالمين العربي والإسلامي؛ وذلك بسبب الشبهات والاتهامات المثارة حول حق المواطنة في الشريعة الإسلامية في العصر الحاضر، وذلك انطلاقا من إنكار وجود حق المواطنة في الشريعة، واتهامها بعدم الاعتراف بحقوق الأقليات الدينية، والعرقية، والقومية، التي تعيش في كثير من الدول العربية والإسلامية. وتأتي أهمية هذه الدراسة في تبنيها لمفهوم المواطنة في النظام الإسلامي من خلال تسليط الضوء على دستور المدينة المنورة بشكل خاص باعتباره نموذجاً يحتذى به في أي مجتمع ينشد دولة أساسها العدل، وسمتها الأمان، وتتمتع باستقرار شعوبها. ولقد اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في مناقشة هذا الموضوع، وتوصل إلى أن (المواطنة) من أهم المفاهيم التي تطورت بالتوازي مع تطور المجتمعات والدول. وقد ارتبط هذا التطور بشكل رئيسي بتطور حقوق الإنسان وتأثير العولمة في المجتمع البشري. وقد أصبح هذا الموضوع محط الاهتمام منذ تطور البشرية واستحداث القوانين المدنية، لا سيما في البيئة الغربية.(٢)

الكلمات المفتاحية: المواطنة – الجنسية – دستور المدينة المنورة – أهل الذمة – المساواة أمام القانون.

---

(١) إبراهيم درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة، القانون الدستوري، النظرية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٠.

(٢) صلاح الدين فوزي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص٤٠.

١. المقدمة

أهمية البحث

تظهر أهمية هذه الدراسة في الإشارة إلى ادعاءات بعض الكتاب والمفكرين العلمانيين بأن الإسلام أغفل مفهوم المواطنة وأنه ميَّز بين الرعايا المسلمين والرعايا من ديانات وطوائف أخرى، وأن مفاهيم المواطنة والهوية عُرفت فقط بناء على الانتماء للإسلام. وهم بذلك يتجاهلون أو تفوتهم حقائق تاريخية لها مصادرها ووثائقها التي تدحض مزاعمهم وتؤكد على عدم صحتها.

تشير الوثائق والمصادر إلى حقيقة أن أول تأسيس للدولة الإسلامية عندما كان في بدايته قام على فكرة المواطنة من خلال تحديد هوية الدولة وجميع أطرافها بما يتماشى مع حقوقهم وواجباتهم.[٣] كما تتبين أهمية الدراسة أيضًا في وجود عدة تغيرات في مفهوم المواطنة؛ لأنها لم تعد تصف فقط العلاقة بين الفرد والدولة من الناحية القانونية والسياسية، بل أصبحت جزءًا من مفهوم المواطنة في النظرية السياسية.

هذا الاهتمام المتجدد بالمواطنة ناتج عن عدة عوامل، أهمها أزمة فكرة مفهوم الدولة– لطالما كان لُبَ الفكر الليبرالي– علاوة على العديد من التحولات التي شهدها أواخر القرن العشرين، بما في ذلك ارتفاع وتيرة المشكلات العرقية والدينية بدءا من الإبادة الجماعية للطوائف اليهودية على يد النازية، إلى الإبادة النووية بهيروشيما، والإبادة الصربية للمسلمين، والقتل الجماعي الأمريكي للعراقيين والأفغان، والمذابح المستمرة في فلسطين، إضافة إلى زيادة التيارات المتطرفة من الأصوليين والمسيحيين.[٤]

لقد أدى كل ذلك إلى ضرورة مراجعة مفهوم (المواطنة)، والتأكيد على أهميته؛ لمواجهة هذه الأفكار، وتأثيراتها في التعقيد السياسي الغربي والواقع الاجتماعي.[٥]

---

(٣) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة والقانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص ٣٢.

(٤) خليل حسين، الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. بيروت، منشورات الحلبي، ص٣٢.

(٥) المرجع السابق، ص٢٨.

تمهيد

الحق في المواطنة نقاش له تاريخ طويل يطل بين الحين والآخر وفقًا للظروف السياسية والدستورية التي تواجهها الدول.[٦] إنها مسألة موضع اهتمام شديد من الباحثين والمهتمين بالسياسة والمجتمع والقانون. ففي العديد من الدول، أسهمت المنظمات والمؤسسات الدولية في تحديد القواعد التي تنظم حقوق وواجبات الأفراد، واضعة الحدود بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة بمؤسساتها وأجهزتها من جهة أخرى. تقوم هذه القواعد على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات دون النظر إلى الدين، أو العرق، أو العقيدة، أو أي اعتبارات أخرى.[٧]

تعريف (المواطنة) نقطة هامة على المستوى السياسي والقانوني. فعلى الصعيد السياسي، يتعلق الأمر بالحقوق السياسية الممتدة للمواطنين بالدولة، وليس للرعايا الأجانب المقيمين داخل حدود الدولة. وعلى الصعيد القانوني، نجد أن المواطنين يتمتعون بحقوق أكثر بكثير من الأجانب المقيمين في هذه الدولة، مثل الحصول على وظائف معينة أو التعيين في مناصب حكومية[٨].

في الوقت الحالي، أصبحت قضية (المواطنة) موضوعًا جدليًا في العالم العربي والإسلامي؛ بسبب الشكوك والاتهامات المُثارة حول الحق في المواطنة في الشريعة الإسلامية، بزعم أن التشريع الإسلامي غير مُطبق في هذه الحقبة. هناك بعض الجماعات التي تنكر حتى وجود الفكرة في الشريعة وتتهمها بعدم الاعتراف بالحقوق الدينية، أو العرقية، أو القومية، للأقليات الذين يعيشون في كثير من الدول العربية والإسلامية.[٩]

لقد أسس الإسلام وحدد حقوق المواطنين نحو حوالي أربعة عشر قرنًا. عندما هاجر النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، وجد هناك ديانات وقبائل مختلفة. فلدى وصوله صلى الله عليه وسلم وجد في المدينة ثلاث جماعات مختلفة: المسلمين، واليهود، والمشركين من العرب. وكان المسلمون

---

(٦) إبراهيم درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة، القانون الدستوري، النظرية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٠، ص٤٨.

(٧) المرجع السابق، ص٤٦.

(٨) إبراهيم درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة، القانون الدستوري، النظرية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٩) المرجع السابق، ص٢٣.

منقسمين إلى مهاجرين وأنصار؛ ينتمي الأنصار إلى قبيلتين هما الأوس والخزرج.[١٠] لقد كان ذلك مزيجًا فريدًا في شبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت، وكان مختلفًا عن تقاليد وأعراف العرب.

إن دستور المدينة (الذي كُتب عقب هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة) هو أول وثيقة مكتوبة تنظم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين. وضعها النبي صلى الله عليه وسلم ليؤسس الحقوق والواجبات على أساس المواطنة الكاملة، والتي يتساوى أمامها المسلم مع غيره من أهل المدينة وما حولها.[١١]

تقدم هذه الدراسة تعريفًا لمفهوم (المواطنة) في الشريعة الإسلامية، بالإشارة إلى دستور المدينة كنموذج لكل مجتمع يسعى نحو تأسيس دولة تقوم على العدل والسلام والاستقرار. ولذلك، تتبع هذه الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا في مناقشة الموضوع، ويتم تنظيمها كالتالي:

- معنى وأبعاد المواطنة.
- أسس وسمات المواطنة في دستور المدينة.
- التطبيقات العملية للمواطنة في النظام الإسلامي.
- الخاتمة.

٢. معنى وأبعاد المواطنة

يتناول هذا الجزء تعريف المواطنة، سواء من ناحية الفكر الغربي أو لإسلامي، ثم بعد ذلك، سوف يتم التعرض إلى أبعاد هذا المفهوم، سواء الاجتماعي أو القانوني أو السياسي.

٢. ١ مفهوم المواطنة

هناك تعريفات مختلفة ترى المواطنة في إطار الانتماء إلى الوطن مع حمل جنسية الدولة التي ينتمي إليها الفرد والتعايش في مجتمع واحد. سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى فرعين:

٢. ١. ١ مفهوم المواطنة في الفكر الغربي

---

(١٠) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة والقانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٠.

(١١) المرجع السابق ص٤٢.

اعتقد أفلاطون أن الإنسانية خُلقت على نحو مختلف في طبقتين: طبقة الحكام، وطبقة المحكومين؛ ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن الطبيعة وافقت على أن المريض سواء أكان غنيًا أو فقيرًا يجب أن ينتظر على أعتاب الطبيب، وأن ينتظر كل شخص يجب أن يُدان على أعتاب القادرين على حكمه. من ناحية أخرى، أرسطو يرى الفكرة مختلفة. إذ يُحدد المواطن بممارسة المواطنة من مجموعة من الأفراد يشاركون في سياسة الدولة ويتعهدون بخدمة الدولة طوال حياتهم.[١٢]

من خلال التعريفين السابقين، يمكننا التمييز بين مفهومي أفلاطون وأرسطو عن المواطنة. فقد حددا فكرة المواطنة بفئة محددة من المجتمع، مع التنوع الطبيعي الذي أدركه كلاهما. أفسح أفلاطون معنى شاملاً للمواطنة بتفسيره للجانبين من العلاقة: الحاكم والمحكوم، بينما ميزها عن صورة المواطنة من فئة لأخرى (الحكام، والفلاسفة، والجنود). رفض أرسطو حالة المواطنة وقصرها على النخبة، بصرف النظر عن مجالاتهم (سياسية، أو دينية، أو عسكرية).

عرف بعضهم المواطنة بأنها (الحق في المشاركة في السياسة وأن تكون مُمثَلا فيها). إنها مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تعطي للفرد هوية قضائية رسمية. وعليه، فإن المواطنة حالة تمنح لكاملي العضوية في المجتمع؛ وعليه فإن كل من يملكون تلك الحالة متساوون في الحقوق والواجبات التي منحت لها تلك الحالة.[١٣]

وقد صاغ آخرون نظرية المواطنة من خلال التركيز بالتحديد على العلاقة بين التطورات في طبيعة المواطنة وفي النظام الطبقي، وهو ما يعرف بالمواطنة الوطنية، إذ إنها كانت شكلًا من أشكال الدول القومية التي ساهمت في شمولية ما كان يعرف بالحقوق والواجبات المحلية في أوروبا في العصور الوسطى. وعليه، يتضح أن هناك ثلاثة عناصر مميزة للمواطنة، قد تكون موجودة أو غير موجودة في أي دستور للمواطنة، كما يلي:[١٤]

١- **العنصر المدني للمواطنة:** يتكون من الحقوق اللازمة لحرية الفرد، والمؤسسة الأكثر ارتباطًا بها هي سيادة القانون ونظام المحاكم.

---

(١٢) محمد أحمد إبراهيم المسلماني، القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥، ص٣٢.

(١٣) المرجع السابق، ص٤٥.

(١٤) محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي. ط٤، بيروت، منشورات الحلبي، ص٢٨.

٢- **العنصر السياسي للمواطنة:** يتكون من الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية، ويرتبط ذلك بالمؤسسات البرلمانية.

٣- **العنصر الاجتماعي للمواطنة:** يتكون من الحق في مستوى سائد من التراث الاجتماعي والطويل للمجتمع. تتحقق هذه الحقوق بشكل كبير عبر الخدمات الاجتماعية والنظام التعليمي.

إن شرط فهم المواطنة بدلالة الحقوق والسياق المؤسسي- الذي تمارس خلاله تلك الحقوق- هو التحسن الأصيل في فكرة كون الحقوق مرتبطة بالفطرة بالأشخاص، وأن مفهوم حقوق الإنسان يمكن أن يخلق فهمًا لحقوق المواطنين. بناء على ذلك، فإن الحقوق مفيدة فقط في سياق مؤسسي محدد، إذ يمكن تحقيقها وفقًا لشروط مادية محددة.[١٥] وعليه، يمكن تعريف المواطنة بأنها (المكان الذي تتيسر فيها الحقوق والقوى المرتبطة بها، التي تعرف الحقوق المدنية بأنها حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام لأي مؤسسة سياسية مشروعة، والحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية وغيرها من الحقوق الأخرى).[١٦] ويعاب على هذا التعريف، عدم التركيز على الواجبات المكلف بها المواطن، والتي تنتج عن اكتساب الحقوق. [١٧]

من ناحية أخرى، تعرف (الموسوعة البريطانية) المواطنة بأنها (العلاقة بين الفرد والدولة والتي يدين فيها الفرد بالولاء لتلك الدولة، ويحق له الحماية فيها).[١٨] المواطنة تعني ضمنًا حالة حرية تصاحبها مسئوليات. للمواطنين حقوق وواجبات ومسئوليات معينة، تحجب أو تمتد جزئيًا للمواطنين المقيمين في الدولة.[١٩] بشكل عام، فإن الحقوق السياسية الكاملة – ومنها الحق في التصويت وحق شغل المناصب العامة – تتوقف على المواطنة. (الموسوعة البريطانية، بوور إنترناشونال بريتانيكا، مجلد ٣: ٣٣٢). وعلى

---

(١٥) محمد أحمد إبراهيم المسلماني، القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٥، ص٢٤.

(١٦) فوزي أحمد شادي، تطور أساس مسئولية الدولة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص ٣٣.

(١٧) المرجع السابق ص ٣٦.

(١٨) محمد عبدالعال السناري، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة "دراسة مقارنة"، مطبعة الإسراء، ٢٠٠٤، ص٢٣.

(١٩) المرجع السابق، ص٣٤.

الرغم من أن الفرد يعد مواطنًا من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية، إلا أن مشاركته وانتماءه للدولة أعمق من المنظور الاجتماعي والسياسي.[٢٠]

٢. ١. ٢ المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر

اختلف العلماء المسلمين حول معنى (المواطنة)، إذ نجد أن كل عالم قدم تعريفًا، تأثر بالقواعد والأسس والأبعاد الموجودة في بيئته. التعريف الإسلامي للمواطنة يستند إلى القواعد والأسس التي تقوم عليها الرؤية الإسلامية للمواطنة. بالنسبة للمسلم كفرد وعنصر من عناصر الأمة– تحديدًا المسلمين الأفراد، والحاكم والإمام – فإن العلاقة تتعلق بالرابط بين المسلمين وحكامهم من ناحية، والأرض التي يقيمون فوقها من ناحية أخرى.[٢١]

عرف البعض مفهوم المواطنة من وجهة نظر إسلامية بأنها (مجموعة العلاقات، والروابط، والصلات التي تتطور بين دار الإسلام وبين من يعيشون فيه، سواء كانوا مسلمين، أو مؤمنين أو أوصياء). وقد تمت الإشارة إلى مصدر الفكر ودوره في الارتباط بظهور دار الإسلام. هناك فروق بين المفكرين المسلمين فيما يتعلق بالمواطنين. على سبيل المثال، يرى بعضهم أن المواطنين هم من يعيشون في الدولة حتى لو كانوا غير مسلمين، ولكن هناك من يقصرون حالة المواطنة على غير المسلمين الذين يعيشون في دار الإسلام. ظهرت المواطنة في النموذج الإسلامي في دستور المدينة الذي أرسى قواعد المجتمع متعدد الأديان باشتماله على اليهود والمسلمين وآخرين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ولقد خرجت المواطنة في الفكر الإسلامي عندما نظمت الشريعة سلطة المسلمين وغير المسلمين (أهل الذمة) في دار الإسلام.[٢٢]

إن المواطنة في الإسلام تعرف على أساس القواعد والأسس التي تقوم عليها الرؤية الإسلامية، ركيزتي المواطنة، وهما: الوطن والمواطن. وعليه، فإن التشريع الإسلامي يرى المواطنة تعبيرًا عن الرابطة بين المسلم

(٢٠) محمد أحمد إبراهيم المسلماني، القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٥، ص٤٤.

(٢١) إسماعيل إبراهيم البدوي، الحريات العامة والحقوق الفردية في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٦، ص٣٣.

(٢٢) المرجع السابق ص٣٢.

كفرد وعنصر في الأمة التي تتكون من المسلمين والحكام والأئمة، وهي تنظم العلاقة بين الفرد والحاكم من ناحية، والفرد والأمة من ناحية أخرى.(٢٣)

ويمكن تلخيص محتويات المواطنة، من خلال تحليل دستور المدينة، فيما يلي:(٢٤)

١- تعترف الدول الإسلامية بالتعددية الدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

٢- عدم مشاركة أهل الذمة في الحروب.

٣- أهل الذمة تابعون للسلطة السياسية وهم متساوون مع المسلمين الآخرين أمام القضاء.

٤- أهل الذمة لا يشغلون مناصب رفيعة في الدولة.

في الفكر الإسلامي، المواطنة هي القانون الطبيعي لكل مكونات المجتمع، إذ إن دستور المدينة كان ضمانًا لحقوق غير المسلمين في دار الإسلام، يضمن حقوقهم ويوضح واجباتهم ويعكس شعورهم بالانتماء. إنه يبين أن هيكل المجتمع في الدولة الإسلامية لم يميز بين الحاكم والمحكوم، ولا بين المسلمين وأهل الذمة، بخلاف التمييز الواضح ضد المسلمين في الكثير من البلاد الغربية في العصر الحالي. تتميز المواطنة بالاحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الثقافة. بالفعل، فقد يضمن دستور المدينة للمواطنين احترام وحماية كرامتهم، كما يعطيهم ضمانات قانونية تحمي حقوقهم المدنية والسياسية، وتمنحهم حق المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم.(٢٥)

إن المواطنة من أهم المفاهيم التي تطورت بالتوازي مع تطور المجتمعات والدول، إذ ارتبط هذا التطور بشكل أساسي بتطور مفاهيم حقوق الإنسان وأثر العولمة في المجتمع الإنساني. لقد كانت المواطنة مثار اهتمام منذ بدء الخليقة، وظهور القوانين المدنية، لا سيما في البيئات الغربية. في هذه الدراسة عن حق المواطنة في الإسلام، يجب التذكير بما يلي:(٢٦)

---

(٢٣) المرجع السابق ص٣٥.

(٢٤) حسن محي الدين القادري، دستور المدينة المنورة، دار الضياء، الكويت، ٢٠١٨، ص٦٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص٧٩.

(٢٦) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة والقانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص٥١.

- المواطنة في الفكر الإسلامي مضمونة عبر مبادئ الإسلام، مثل قواعد العدل والمساواة الموجودة بين جميع الحكام والمحكومين.
- المواطنة في الإسلام ظهرت كفكرة لحماية ودمج أهل الذمة في دولة دستور المدينة.
- المواطنة في الفكر الغربي هي نتاج عمل شاق ونضال المستضعفين ضد السيطرة والظلم والديكتاتورية عبر العصور وحتى الآن.
- لا يمكن نقل المواطنة إلى المستوى الدولي فيما يسمى بالمواطنة العالمية، وأبرز ما يؤكد على ذلك، هو عدم قدرة الاتحاد الأوربي على الوصول لوحدة سياسية، وأزمة اللاجئين في أوروبا.

٢. ٢ أبعاد المواطنة

لقد ارتبطت المواطنة بالاعتراف بالمساواة بين المواطنين، بغض النظر عما إذا كانت المساواة تشملهم جميعًا أو بعضهم. يظهر هذا الحق عبر قبول المشاركة المتساوية للمواطن. إنه حق تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة، حتى وصل لشكله الحالي. وللمواطنة أبعاد مختلفة كما يلي:

٢. ٢. ١ البعد القانوني

يتحدد البعد القانوني بناء على النصوص الدستورية والقانونية التي تحدد مختلف حقوق الفرد وواجباته نحو مجتمعه، والوسائل التي تمارس بها تلك الحقوق، وتقام بها تلك الواجبات. وبحسب البعد القانوني، فإن المواطن هو الشخص القانوني الذي له حرية التصرف والتمتع بحماية القانون.[٢٧]

البعد القانوني يقوم على العناصر التالية:

– الجنسية: إنها حق لكل مواطن، وتمثل ارتباطًا قانونيًا يحقق انتساب الفرد إلى دولة معينة. فالانتماء للدولة هو أول شروط اكتساب المواطنة. تكتسب المواطنة إما بالدم (رابطة الدم)، أو بالمولد (رابطة الأرض) أو بالتجنيس. إنها شعور بالانتماء لجماعة إنسانية ومكان (وطن) لمختلف الأديان والطوائف، يشكل الصورة الإنسانية، ويتبنى ويدمج القيم الخاصة بتلك الجماعة.[٢٨]

---

(٢٧) محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي. ط٤، بيروت، منشورات الحلبي، ص٣٨.

(٢٨) المرجع السابق، ص٤٨.

– الحقوق والحريات: إن حقوق المواطنة الخاصة والعامة، تشمل الحق في الأمن، والسلامة، والصحة، والتعليم، والتوظيف، والخدمات العامة الأساسية. بالنسبة للحرية، فإنها تتكون من حرية التنقل داخل الوطن، وحرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية، والحق في التعبير والجدال في الأمور المختلفة وفقا للضوابط الشرعية والنظامية. وأخيرًا، هناك حرية المشاركة في المؤتمرات أو الاجتماعات ذات الطبيعة الاجتماعية أو السياسية وفقا للضوابط الشرعة والنظامية.

– الواجبات: في مقابل تلك الحقوق، تفرض المواطنة واجبات على المواطنين من أجل حماية الصالح العام وقواعد العيش المشترك، مثل احترام النظام العام، والحفاظ على الممتلكات العامة، والدفاع عن أرض الوطن، والتضامن والوحدة مع المواطنين الآخرين، والمساهمة في رخاء الأمة، علاوة على حفظ الممتلكات العامة.[٢٩]

– المساواة أمام القانون: تتطلب المواطنة كذلك أن يكون كل المواطنين متساوين أمام القانون. من حيث الخضوع والحماية، دون اعتبار لأي صورة من صور التمييز: الجنس، أو اللون، أو الدين، أو اللغة، أو الرأي، أو الهوية الاجتماعية... الخ طالما كان ذلك وفقا للحدود الشرعية والنظامية؛ كما أنها تتطلب من المواطنين معرفة القانون واحترامه.[٣٠]

٢. ٢. ٢ البعد السياسي

والمقصود به المشاركة السياسية للفرد في مختلف المؤسسات والعمليات السياسية في المجتمع، والمشاركة في إدارة المجتمع، مثل الانتخابات وترشيح وإدارة المؤسسات العامة والمشاركة في الأمور المتعلقة بإدارة الوطن وتحديد مصيره.[٣١]

٢. ٢. ٣ البعد الاجتماعي

إن المقصود بالبعد الاجتماعي، هو عضوية الفرد في المجتمع، وبالتبعية العضوية التي تكسبه هوية مميزة، متمثلة في الشعور بالانتماء، ويسمى ذلك أيضًا بالبعد النفسي للمواطنة.[٣٢]

---

(٢٩) محمود أحمد رشيد، ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ٧١.

(٣٠) المرجع السابق، ص٧٠.

(٣١) محمد كامل ليله، النظم السياسية – الدولة والحكومة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص٣٢.

(٣٢) المرجع السابق، ص٤٠.

٣. أسس المواطنة في الإسلام وصفاتها في دستور المدينة

يستعرض هذا الجزء من البحث، الأساسيات التي يقوم عليها مفهوم المواطنة في الإسلام، وذلك من خلال تحليل مبدأ المواطنة في الشريعة الإسلامية، ومن ثم، محاولة ربطها بدستور المدينة، من خلال إيجاد كل ما يدل على مفهوم المواطنة في ذلك الدستور.

٣. ١ فكرة المواطنة في الشريعة الإسلامية

إن الإسلام دين شامل صالح للتطبيق في كل زمان ومكان، ليس هناك تمييز بين مسلم يعيش في دار الإسلام ومسلم يعيش في دار الكفر، إذ إن الأمر يقوم على مبدأ الأخوة بين المؤمنين والمأخوذ عن الآية القرآنية الكريمة ((إنما المؤمنون أخوة)) (الحجرات: ٤٩: ١٠). على نحو مختلف، تقوم فكرة المواطنة في الحوكمة الحديثة والمعاصرة على تقسيم من يسكنون في الدولة إلى مواطنين وأجانب، بحسب الانتماء للدولة. أما الفكرة في الإسلام، فهي تقوم على الإيمان والالتزام بتعاليم الإسلام، ويمكن استنتاجها من قوله تعالى ((هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) (التغابن، ٦٤: ٢).

قسم فقهاء المسلمين العالم إلى دار الحرب ودار السلام: دار السلام هي الدولة التي يحكمها حكام مسلمون وتقع تحت سيادتهم، بغض النظر عن كون المواطنين مسلمين أو غير مسلمين. فإذا كان أصل دار السلام مسلمًا؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الشعب غير مسلم، وهذا هو الحال مع الذميين. أما دار الحرب، فهي مكان ليس للمسلمين فيه سلطان، ويحكمهم حكام غير مسلمين، ولذلك لا يطبقون تعاليم الإسلام. ينطبق هذا الوصف حتى على الدول التي بها أقلية مسلمة، فهي لا تخضع لحكم الإسلام، ويحمل المسلمون جنسية دار السلام.[٣٣]

اختلف فقهاء المسلمين حول وجود فكرة الجنسية في القانون الإسلامي، وتفرعت آراؤهم إلى ثلاث مجموعات كما يلي:[٣٤]

- **المجموعة الأولى:** أنكرت وجود الفكرة في الشرع الإسلامي، إذ اعتقدوا أن الفكرة ذاتها ليست في الإسلام كدين بناء على المذهب الشمولي الذي لا يقبل وجود ذلك الحاجز السياسي والقانوني.

---

(٣٣) منقذ بن محمود السقار، التعايش مع غير المسلمين في المجتمع المسلم، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٢.

(٣٤) ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة والقانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص٥٨.

- **المجموعة الثانية:** رأت أن الشرع الإسلامي عرف الفكرة، ولكنه ضيق مداها إلى المسلمين فقط.
- **المجموعة الثالثة:** أقرت بوجود الفكرة في الشرع الإسلامي، ووسعت نطاق تطبيقها ليشمل المسلمين وغير المسلمين من طوائف أخرى من الذين يسكنون في دار الإسلام.

بناء على رأي المجموعة الثالثة، فإن الذميين يتمتعون بالمواطنة والجنسية الإسلامية في دار الإسلام. يرجع ذلك إلى العقد المبرم بين الذمي والوصي، إذ هناك التزام تعاقدي بدفع الجزية لضمان قيام الدولة الإسلامية بتأمين سلامته وحمايته. وعليه، يتمتع الذميون بالجنسية، إذ إن أساس الجنسية في دار السلام، هو اعتناق الإسلام أو الالتزام بشروطه، فمن يعتنق الإسلام مسلم، ومن يلتزم بشروط الإسلام ولا يعتنق الإسلام فهو ذمي.[٣٥]

٣. ٢ أسس المواطنة في دستور المدينة

يمكن تتبع المواطنة في الشرع الإسلامي من خلال دستور المدينة، إذ إنها أول دولة تقوم على الأخوة بين المسلمين (المهاجرين والأنصار)، وهم أمة واحدة، وجسد واحد، ورجل واحد ضد الأعداء. أما بشأن قبول غير المسلمين، من اليهود والمشركين، فإن الدستور حدد أسلوب التعامل المشروع معهم، على أساس العدالة، والمواطنة، والحقوق والواجبات. وقد صاغ الرسول صلى الله عليه وسلم الدستور الذي يضم عددًا كبيرًا من الاشتراطات بشأن حقوق اليهود والمشركين الآخرين.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن دستور المدينة وضع الكثير من المبادئ الحقوقية التي تتمثل فيما يلي:

٣. ٢. ١ مكانة الأمة الإسلامية فوق القبيلة

ينص أحد اشتراطات (دستور المدينة) على أن (هذه وصية من محمد النبي الأمي (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بين المؤمنين ومسلمي قريش ويثرب ومن تبعوهم وحاربوا معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس) ثم ذكر بعد ذلك حقوق وواجبات المهاجرين والأنصار، إذ تمكن الرسول صلى الله عليه وسلم من دمج المسلمين، باختلاف أصولهم وقبائلهم، في مجموعة واحدة من المسلمين. لقد جعل الانتماء للإسلام فوق كل اعتبار. وهذا تغيير جذري عن التحالفات القبلية الشائعة في ذلك

(٣٥) المرجع السابق، ص ٥٦.

الوقت، إلى الشعور بالأمة الموحدة بناء على المعتقد.[٣٦]

٣. ٢. ٢ تحقيق الأمن الجماعي والتعايش السلمي

لقد ساهم دستور المدينة في تحقيق الأمن الجماعي والتعايش السلمي بين كل المواطنين المقيمين داخل الدولة. يمكن استنتاج ذلك من النص الوارد في الدستور (إنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم. وإن الله جار لمن بر واتقى) ويحافظ الدستور كذلك على حق الجار في الأمن والحفاظ على النفس، إذ يؤكد الدستور على أن (الجار كالنفس، لا يضر ولا يخطئ).

لذلك، يمكن القول: إن هذا الدستور كان قد تأسس على مبدأ التعايش السلمي بين الأفراد المقيمين في زمن معين، وموقع جغرافي معين، بغض النظر عن اختلافاتهم الأيديولوجية. هذه الوثيقة القانونية لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ إنه ليس في الإسلام ما يحظر اتصال المسلم بغير المسلم في إطار عمل اجتماعي متفق عليه تحت فكرة المواطنة. في تلك الوثيقة الدستورية، وضع النبي صلى الله عليه وسلم قواعد المجتمع الموحد التي تضمن العدالة والحماية لأفراده. وعليه، فإن أهم أهداف تلك الوثيقة كان يتمثل في ضمان عدم وجود الظلم.[٣٧]

٣. ٢. ٣ ردع الاعتداء على المعاهدين

إن الدستور كان وثيقة قانونية توثق صور التعاون والتحالف بين مختلف الطوائف التي كانت بالمدينة، وكيفية ردع الاعتداء الخارجي. إذ ينص على ((إن المؤمنين المتقين (أيديهم) على (كل) من بغى منهم أو ابتغى ظلمًا أو إثما أو عدوانًا أو فسادًا بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعًا)) إن التحالف بينهم كان ذا طبيعة وقائية أو دفاعية وليست عدوانية، إذ كان يهدف إلى ضمان وجود دولة السلم والأمن، وتعزيز التضامن الاجتماعي.[٣٨]

يمكن القول: إن تلك الوثيقة تحدد الحقوق والواجبات المشتركة، مع أخذ الخصوصية الدينية

---

(٣٦) منقذ بن محمود السقار، التعايش مع غير المسلمين في المجتمع المسلم، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٨.

(٣٧) حسن محي الدين القادري، دستور المدينة المنورة، دار الضياء، الكويت، ٢٠١٨، ص٨١.

(٣٨) المرجع السابق، ص٩٢.

لكل فئة من فئات مجتمع المدينة في الاعتبار. تلك الحقوق والواجبات المشتركة كانت تقوم على مبدأ الاعتراف بالآخر كقيمة إنسانية، والالتقاء في الكثير من النقاط، كاحترام النظام والمشاركة في الدفاع عن الوطن، واحترام الدستور، والإنفاق من أجل حماية المجتمع وتطويره في حالة الحرب. تلك الواجبات كانت مشتركة مع اليهود، وكانوا ملزمين معًا بدفع النفقات التي يحتاجها المجتمع، حسب ما ورد في وثيقة الاشتراطات الدستورية. وعليه، فإن كانت تلك الوثيقة تهدف في الأساس إلى تنظيم العلاقة بين جميع المجتمعات والفئات في المدينة، ولا سيما بين المهاجرين والأنصار، والمجتمعات اليهودية وباقي القبائل العربية، عبر المواجهة المشتركة لأي اعتداء خارجي من خلال تلك الوثيقة الدستورية.[٣٩]

٣. ٢. ٤ حرية المعتقد

لقد ضمن دستور المدينة حرية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية، إذ كانت منصوص عليها في جميع بنودها دون استثناء، إذ أكد الدستور أن ((لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، ومواليهم وأنفسهم إلا من ظلم نفسه وأَثِم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه)). وقد نص الدستور كذلك على ((إن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين.)) والأمر لم يكن مختصًا بيهود بني عوف، وإنما كان يسري كذلك على يهود بني النجار، ويهود بني الحارث، ويهود بني ساعدة، واليهود بين الأوس، ويهود جفنة، ويهود بني شطيبة، ومواليهم. لقد حرص الدستور على وضع هذا المبدأ المهم، وإيضاحه لجميع المواطنين، وبخاصة أن المسلمين واليهود في مدينة النبي (صلى الله عليه وسلم) كانوا أمة واحدة. وبالرغم من أن الدستور قد ضمن تأكيد الإسلام على التعددية الدينية، غير أنهم كانوا مازالوا أمة واحدة – سياسيًا ودستوريًا – حتى بالرغم من وجود خصوصيات لكل دين.[٤٠]

إن دستور المدينة هو نص دستوري ليس له نظير من حيث إرساء مبدأ التعايش بين مواطني الدولة المختلفين في العرقيات والأديان. هذه الاشتراطات الدستورية أقرت مبدأ التعددية في كل صورها، وقبول الآخر المختلف في الدين والعرق والثقافة. الفقرة (٢٥) من الدستور ترسخ التعددية الدينية بالشروط التالية: لليهود دينهم وللمسلمين دينهم. غير أنهم أمة واحدة – سياسيًا ودستوريًا – حتى

(٣٩) منقذ بن محمود السقار، التعايش مع غير المسلمين في المجتمع المسلم، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٣.

(٤٠) المرجع السابق، ص٤٤.

بالرغم من وجود خصوصيات لكل دين. ويدعم كل هذا الآية الكريمة ((لكم دينكم ولي دين)) (الكافرون ١٠٦: ٦) والآية ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)) (الحج، ٢٢: ١٧)

الآيات السابقة تحدد المؤمنين بجانب اليهود، والنصارى، والصابئة، والمجوس، والمشركين، وتؤكد على أن سلطة الفصل بين أتباع الأديان هي لله تعالى وحده، وأن هذا الفصل الإلهي بين أتباع الأديان سيكون يوم القيامة، وليس في هذه الحياة الدنيا. لذلك، يجب على أتباع الأديان أن يتعايشوا في سلام بعضهم مع ببعض، ويقبلوا بعضهم بعضًا، ويقروا بحق الجميع في العيش، وأنه ليس لأي منهم سلطة الحكم على معتقدات الآخرين.[٤١]

٣. ٢. ٥ ضمان المساواة بين المواطنين في المشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة

يحقق ذلك مبدأ المواطنة الكاملة. وقد ضمن (دستور المدينة) الحق لكل مقيم، في وقت لم يكن العالم يعرف فيه معنى التزامات وواجبات المواطنة.

٣. ٢. ٦ الحدود الجغرافية للدولة الوليدة

وضع الدستور من أجل الوجود المشترك لمواطني دولة المدينة الوليدة آنذاك، إذ إن بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وحد المهاجرين والأنصار وقبائلهم المختلفة، ووضع دستورًا لا يقع تحت تأثير الأطراف الإقليمية المؤثرة، كالبيزنطيين، والفرس، والغساسنة. كانت دولة لها إقليم جغرافي محدد، إذ إن مواطني تلك الدولة كانوا مسلمين (مهاجرين وأنصار)، ويهودًا وبعض المشركين. وهذا يعني أن مواطني تلك الدولة الناشئة كانوا متعددي الأديان والمعتقدات، والأعراق، والثقافات. أعلن الدستور أسس ومبادئ حكم الدولة، وواجبات مواطنيها، ونوع المواطنة التي تربط بينهم وبين رئيسهم، وبين أنفسهم، بالإضافة إلى حقوقهم القانونية وواجباتهم الدستورية.[٤٢]

لذلك، يمكن القول: إن المدينة أسست دولة مدنية عالمية لها سلطة شرعية من اليوم الأول. كان من الممكن تأسيس تلك الدولة في أي مكان بتبني تلك المثل نفسها. إن دولة المدينة كانت دولة جماعية، إذ لم يمارس المهاجرون الذين كانوا قد هاجروا إلى المدينة سياسة التطهير العرقي ضد

---

(٤١) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤٢) حسن محي الدين القادري، دستور المدينة المنورة، دار الضياء، الكويت، ٢٠١٨، ص٩٢.

السكان الأصليين أو يطردوهم، وإنما تعايشوا معهم وأصبحوا جزءًا أساسيًا ومهمًا في الدولة الجديدة.

٣. ٢. ٧ إرساء مبدأ المسؤولية الشخصية

يقوم هذا المبدأ على حقيقة أن المسؤولية الجنائية تقوم على مسؤولية المعتدي عن أفعاله الشخصية وليس أفعال الآخرين، والإرادة الحرة للشخص الذي ارتكب الجريمة، مما يؤكد أن المسؤولية الجنائية شخصية. ولذلك، يجب أن تكون العقوبة شخصية، وتوقع على الشخص الذي ارتكب الجريمة. ولقد نص الدستور في أكثر من مكان، على أن ((من ظلم نفسه وأَثِم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.)) علاوة على ذلك، فإن الشخص لا يأثم بالارتباط إذا قام شريكه بارتكاب جريمة يعاقب عليها القضاء. وقد نص الدستور على أن ((الشخص مسؤول عن أفعاله فقط، وأن المرء لا يأثم بجرائم حليفه وأن العون على الظالمين.))

هذا هو التغيير الأساسي الذي قدمه (دستور المدينة) عبر إرساء مبدأ "المسؤولية الفردية". وقد فسر القرآن الكريم ذلك في كثير من الآيات. ((وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ)) (الأنعام، ٦: ١٦٤) والآية ((وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ۚ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ)) (الطور ٥٢: ٢١).

٣. ٢. ٨ توفير الدعم المالي للدفاع عن الدولة

إن توفير الدعم المالي للدفاع عن الدولة، هو مسؤولية جميع الأفراد، إذ ينص أحد اشتراطات ذلك (الدستور) على أن اليهود ينبغي أن يشاركوا في النفقات. تنص المادة (٢٥) على "إن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين." إن المدينة كانت آنذاك وطن جميع من يسكنون فوق أراضيها. لذلك، كان الحتمي أن يتولى كل شخص – بما في ذلك اليهود – مسؤولية الدفاع عنها بدعم الجيش بالمال والعتاد.

٣. ٢. ٩ الرجوع المطلق إلى حكم الشريعة الإسلامية

تنص المادة (٢٥) من الدستور على "أنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو شجار يخاف فساده؛ فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وأن الله أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره."

٤. التطبيقات العملية للمواطنة في السنة النبوية

شرح دستور المدينة العلاقة بين المسلمين واليهود، وبذلك مثل دولة السلام التي تضمنها

الدستور، والتي نصت على جميع الحقوق الشرعية للمواطنة. لم يتوقف النبي (صلى الله عليه وسلم) عند دستور المدينة، وإنما صاغ عقود ومواثيق بينه وبين اليهود والنصارى، أحدها المعاهدة التي بينه (صلى الله عليه وسلم) وبين نصارى نجران بعد عودته من غزوة تبوك في العام التاسع الهجري. إنها مثال للعدالة والتسامح والحرية، وقد منحتهم الحرية الدينية، والحماية. وطلب منهم أن يبقوا قبيلة معتدلة، فقد نصت المعاهدة على ما يلي:

((بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما كتب محمد النبي رسول الله لنجران، ولنجران وحسبها جوار الله وذمة محمد النبي، على أنفسهم، وملتهم، وأرضهم، وأموالهم، وغائبهم وشاهدهم، وعشيرتهم وتبعهم، وأن لا يغيروا مما كانوا عليه، ولا يغير حق من حقوقهم ولا ملتهم، ولا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا وافه عن وفهيته، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، وليس عليهم ريبة ولا دم جاهلية، ولا يحشرون، ولا يعشرون، ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقًّا فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين، ومن أكل ربا من ذي قبل، فذمتي منه بريئة، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر، وعلى ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله، حتى يأتي الله بأمره ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير منقلبين بظلم))

النبي صلى الله عليه وسلم أعطى العهد والأمان لليهود حتى بعد خيانتهم أثناء معركة الأحزاب. وقد كتب إلى عدد من القبائل اليهودية في شمال جزيرة العرب بعد عدة أعوام من غزوة خيبر؛ إذ كتب إلى بني جنبة: ((رسلكم وأنتم عائدون إلى قريتكم. إذا وصلكم عهدي هذا، فأنتم آمنون. لكم جوار الله ورسوله، ورسول الله يغفر لكم خطاياكم. لن تظلموا. رسول الله جار لكم... إذا سمعتم وأطعتم، يكرمكم رسول الله [صلى الله عليه وسلم] ويغفر لكم، ولن يكون لكم زعيم إلا من أنفسكم، أو من آل بيت رسول الله.))

وقد تبنى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع بني غيدة، وأهل حربياء واليهود. وبذلك، أدخل الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذه المجتمعات اليهودية في مواطنة الدولة الإسلامية، وكانوا يدفعون مقابل ذلك الضرائب المفروضة عليهم نقدًا أو عينًا. وقد تمتعوا بسيادة الدولة الإسلامية، وعدالتها وحرياتها. وهناك العديد من النصوص التاريخية التي تشير إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل اليهود بتسامح بعد غزوة خيبر. وقد نصح مندوبه معاذ بن جبل "ألا يتحرش باليهود من أجل يهوديتهم."

بالطريقة نفسها عومل يهود البحرين، إذ إنهم كانوا مكلفين فقط بدفع الجزية، وبقوا على دين آبائهم.[٤٣]

هناك أدلة تاريخية أخرى تشير إلى قبول الإسلام والبقاء عليه، وأن الجزية ليست أكثر من مجرد وسيلة لمد وتوسيع حق المواطنة للآخرين. إنها تحدد الحقوق المالية في مقابل توفير الأمن. وقد جاء ذلك في كتاب المستشرق الشهير توماس أرنولد (تعاليم الإسلام) (ت. أرنولد، ١٩١٣)، الذي يضم تحليلًا مدعومًا بالوثائق والشهادات ونصوص الصياغات الإنسانية في الإسلام للتعامل مع الطوائف أو الأقليات الأخرى.[٤٤]

وعندما أكرم الله المسلمين بالنصر على الروم، كتب أبو عبيدة إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) عن نجاح المسلمين وإبرام المعاهدات مع الذميين. فكتب عمر ردًا عليه: "امنعوا المسلمين من ظلمهم وإيذائهم وأخذ ثروتهم إلا بحق. حافظوا على شروط المعاهدة وأعطوهم كل ما لهم." وقد أبرم خالد بن الوليد معاهدة مع أهل الحيرة والمدن المجاورة، إذ اتفق معهم على أنه ينبغي لهم دفع الجزية، على شرط أن يبقى المسلمون عليهم، وقال: "هذا عهد من خالد بن الوليد إلى أهل الحيرة... في إعطاء الجزية... ويفرض عليهم أن يراعوا عهد الله على أهل التوراة والإنجيل: أنهم لا يخالفون أو يناصرون خائنًا على الإسلام، عربيًا كان أو غير ذلك، وألا يكشفوا عن مكامن ضعف المسلمين. ولهذا سيكون لهم عهد الله ورسوله. وإذا نكصوا، لن نمنحهم حمايتنا، وإذا التزموا بشروط هذا العقد، نضمن لهم حمايتنا.." (أبو يوسف، ١٩٦٣).

كل هذا يؤكد التوجه القرآني والسلوك العملي، كما تدل عليه التوجيهات النبوية الصارمة بشأن الالتزام بالحكم بالعدل. روى أبو داود والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم (ألا من ظلم معاهدًا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه فأنا خصيمه يوم القيامة).

٥. الخاتمة

إن المواطنة من أهم المفاهيم التي تطورت بالتوازي مع تطور المجتمعات والدول، إذ ارتبط هذا التطور بشكل أساسي بتطور حقوق الإنسان وأثر العولمة في المجتمع الإنساني. كانت مثار اهتمام منذ بدء الخليقة وظهور القوانين المدنية، وخاصة في البيئات الغربية. وفي هذه الدراسة عن حق

(٤٣) المرجع السابق، ص١٠٠.

(٤٤) المرجع السابق، ص١٠٤.

المواطنة في الإسلام، يمكن الختام بما يلي:

يشمل (دستور المدينة) عدة مبادئ دستورية وسياسية مهمة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- المواطنة في الفكر الإسلامي مضمونة عبر مبادئ الإسلام، وهي أهم قواعد العدل والمساواة بين الجميع.
- مفهوم المواطنة في الإسلام يقوم على الدين، بينما المواطنة للذمي يقوم على الالتزام باشتراطات الإسلام. وبذلك، يصبحون مواطنين في الدولة الإسلامية. للمواطنة معنى سياسي ومدني وتعاقدي. لذلك، نجد أن الإسلام هو أول من نادى بوحدة إنسانية شاملة للعيش في محبة وتعاون واستقرار، وأن المسلم والذمي عليهما واجب حماية الوطن.
- الحرية الدينية واحترام الخصوصية، وحق الملكية الخاصة، وحق الكرامة الإنسانية، وحرية المعتقد والمعاملة الحسنة. وقد أقر دستور المدينة بحقوق الأقليات الدينية الوطنية والعرقية من اليهود والنصارى والمشركين على أساس المواطنة في دولة المدينة. لذلك، يجب أن نعامل بعضنا بعضًا على أساس المواطنة، وليس على أساس الدين والمعتقد.(٤٥)
- وجوب الدفاع عن قدسية الحقوق وصيانتها ورعايتها، وألا يسمح لأحد بانتهاكها أو مخالفتها. لذلك، لا يمكن للمسلم أن ينتهك حقوق الآخرين، وهذه من مميزات الحقوق في الإسلام.
- الحقوق في الإسلام تسير مع المسؤوليات وقد تأكدت في دستور المدينة بالنص على التعاون ضد الظلم والطغيان والفساد، وحماية الضعفاء. والحقوق والواجبات تفرض على الجميع، كالدفاع عن أرض الوطن.
- من أهم المبادئ الدستورية التي جاءت في دستور المدينة، المسؤولية شخصية، وأن المجتمع ملتزم بحماية الدستور، ومنع أي شخص يريد انتهاكه، مما يؤكد على المسؤولية المجتمعية.

المراجع

القرآن الكريم.

---

(٤٥) محمود أحمد رشيد، ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ١٤٨-١٥٠.

إبراهيم درويش، القانون الدستوري، النظرية العامة، القانون الدستوري، النظرية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

إسماعيل إبراهيم البدوي، الحريات العامة والحقوق الفردية في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٦م.

حسن محي الدين القادري، دستور المدينة المنورة، دار الضياء، الكويت، ٢٠١٨م.

خليل حسين، الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. بيروت، منشورات الحلبي.

صلاح الدين فوزي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، ١٩٩٥م.

فوزي أحمد شادي، تطور أساس مسئولية الدولة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠١٠م.

ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة والقانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

محمد أحمد إبراهيم المسلماني، القانون الدستوري والنظم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي. ط٤، بيروت، منشورات الحلبي.

محمد عبدالعال السناري، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة "دراسة مقارنة"، مطبعة الإسراء، ٢٠٠٤م.

محمد كامل ليله، النظم السياسية – الدولة والحكومة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م.

محمود أحمد رشيد، ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٧.

منقذ بن محمود السقار، التعايش مع غير المسلمين في المجتمع المسلم، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٦م.

The Right to Citizenship in Islam: An Analytical and Descriptive Study on the Constitution of Medina

Nada Salahaldeen Balto

Department of Public Law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA

Abstract. Determining citizenship is an important political and legal matter. From the political point of view, citizenship is limited to the citizen's right to exercise the political rights that he alone enjoys without other foreigners residing within the territory of the state. As for the legal aspect; It means that the citizen enjoys many special rights that the foreigner does not enjoy. The state has made the exercise of certain jobs and occupations and holding positions a special right for its citizens to the exclusion of other foreigners residing in it. The research problem lies in the difficulty of defining the concept of (citizenship) at the present time. As this matter is one of the most important topics that raise controversy and debate in the Arab and Islamic worlds. This is because of the suspicions and accusations raised about the right to citizenship in Islamic law in the present era, based on the denial of the existence of the right to citizenship in the law, and accusing it of not recognizing the rights of religious, ethnic, and national minorities, who live in many Arab and Islamic countries. The importance of this study comes in its adoption of the concept of citizenship in the Islamic system by highlighting the constitution of Medina in particular as a model to be followed in any society that seeks a state based on justice, characterized by safety, and enjoying the stability of its people. In the preparation of this study, the researcher relied on the analytical descriptive approach in discussing this topic, and concluded that (citizenship) is one of the most important concepts that developed in parallel with the development of societies and states. This development has mainly been linked to the development of human rights and the impact of globalization on human society. This topic has become a focus of attention since the development of mankind and the introduction of civil laws, especially in the Western environment.

*Keywords***:** Citizenship, Nationality, the Constitution of Medina, people of dhimmi, Equality before the law.